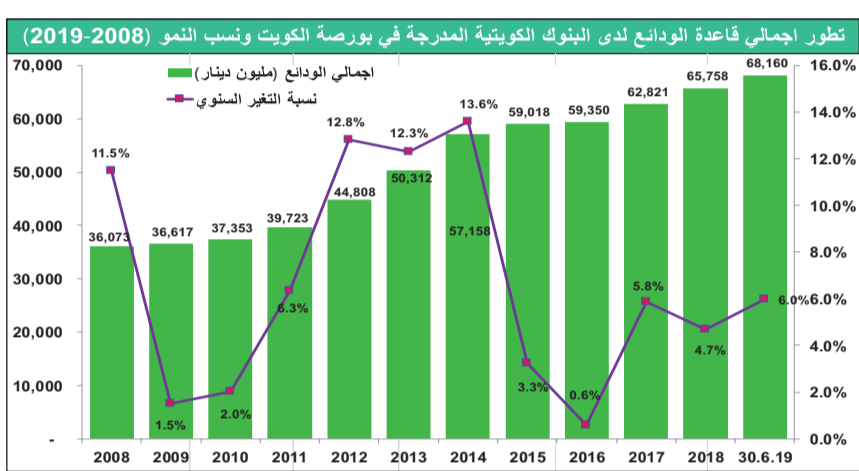




يتصدرها «بيتك» و«الوطني».. ومعظم المصارف تتمتع بنسب مقبولة من القروض إلى إجمالي الودائع

البنوك قادرة على تمويل مشاريع بـ14,4 مليار دينار



المحلل المالي يتبين من البيانات المالية للبنوك الكويتية المدرجة في بورصة الكويت وكما في نهاية شهر يونيو 2019 أن قاعدة الودائع الإجمالية للبنوك الكويتية المدرجة (متضمنة ودائع البنوك الخارجية والمحلية) التي تتضمن ودائع العملاء والودائع من البنوك والمؤسسات المالية قد بلغت حوالي 68,16 مليار دينار (224 مليار دولار) وبنسبة نمو على أساس سنوي بلغت 3,84 مليارات دينار بالمقارنة مع 64,33 مليار دينار نهاية يونيو 2018.

وتشكل ودائع العملاء نحو 75٪ من قاعدة ودائع البنوك، حيث بلغت قيمتها كما في نهاية شهر يونيو 2019 حوالي 51,3 مليار دينار وبنسبة نمو 7,4٪ على أساس سنوي ما يعادل ارتفاع قيمته 3,5 مليارات دينار على أساس سنوي. أما الودائع من البنوك والمؤسسات المالية، فتشكل النسبة المتبقية 25٪ ما يعادل 16,84 مليار دينار، أما إجمالي قاعدة المصادر التمويلية للبنوك الكويتية التي تحتسب على أساسها نسبة القروض إلى الودائع والتي تتضمن أيضا السندات والصكوك المصدرة وشهادات الإيداع فقد بلغت 70,77 مليار دينار نهاية شهر يونيو 2019.

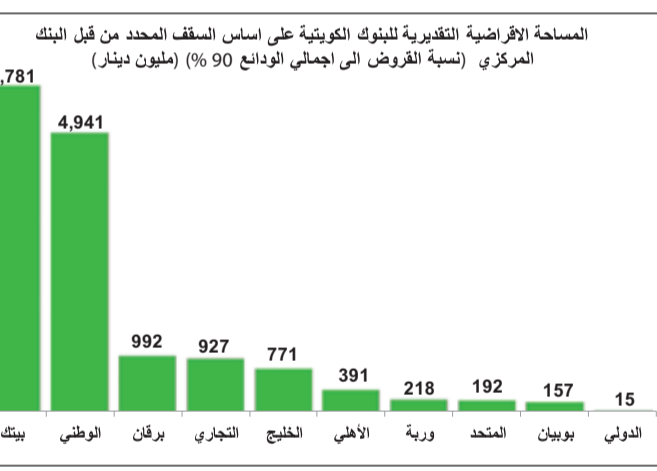
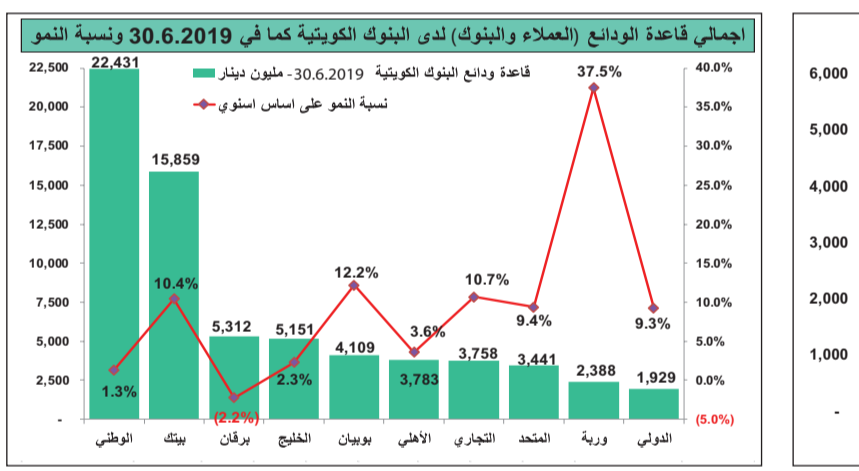
68,1 مليار دينار قاعدة الودائع الإجمالية للبنوك المحلية بنمو سنوي 3,6٪ ودائع العملاء تشكل 75٪ من ودائع البنوك لتبلغ 51,3 مليار دينار

والتي تساوي بنسبة 90٪ من مجموع المصادر التمويلية للبنوك الكويتية (إجمالي الودائع والأدوات المالية) أي نسبة القروض إلى الودائع للبنوك الكويتية التي تحدد قدرتها على الإقراض وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى في الكويت. ويتبين من البيانات المالية

المساحة الإقراضية وتحليل مساحة الإقراض الإضافية للبنوك الكويتية وقدرتها على تمويل المشاريع الاقتصادية والإمناحية الضخمة في البنى التحتية ومشاريع تطوير القطاع النفطي وقطاع الطاقة والإنشاءات، أعدت «الأنباء» دراسة تقديرية عن قدرة بطاقة البنوك التمويلية بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالحد الأقصى المسموح للبنوك الكويتية لمسح التمويل (التسهيلات الائتمانية)

49,3 مليار دينار محفظة قروض البنوك

بلغت محفظة القروض الإجمالية (الخارجية والمحلية) للبنوك الكويتية المدرجة حوالي 49,3 مليار دينار وبنسبة نمو على أساس سنوي بلغت 3,5٪، حيث سجلت نهاية شهر يونيو 2018 حوالي 46,92 مليار دينار، بينما كانت نسبة النمو خلال الفترة المماثلة من عام 2018 حوالي 5,5٪ أو ما يعادل زيادة قدرها 2,4 مليارات دينار لتلك الفترة.



بطاقة 550 ألف طن وتشارك فيه «صناعة الكيماويات» بـ50٪

3,28 مليارات دولار لإنشاء الكويت مصنعا للبتروكيماويات في كندا

ذكر الفاضل أن شركة صناعة الكيماويات البترولية لم تقم بالاستحواذ على شركة «إم أي جلوبال»، وإنما قامت بإعادة تنظيم ملكيتها في شركة «إم أي جلوبال» بعد أن كانت تمتلك فيها ملكية مباشرة وملكية غير مباشرة عن طريق إحدى شركاتها الزميلة (ايكوييت). فقد قامت ببيع ملكيتها المباشرة فقط إلى (ايكوييت) وبذلك أصبحت شركتها التابعة (ايكوييت) تمتلك كامل أسهم شركة «إم أي جلوبال»، أي تمتلكها بنسبة 100٪، لوجود توافق استراتيجي بين شركة إي كوييت التي تمتلك مصانع في دولة الكويت من بينها الأثلين جلايكول وشركة «إم أي جلوبال» التي تمتلك مصانع في كندا ومكاتب تسويق في آسيا وأوروبا وبي، وتعتبر ثاني أكبر منتج ومسوق لمادة الأثلين جلايكول عالميا، لذا تولدت لدى شركة إي كوييت والشركاء فكرة خلق كيان منافس على المستوى العالمي باستحواذ شركة إي كوييت على شركة «إم أي جلوبال» مما سيحجّل شركة إي كوييت منافسا على المستوى العالمي وتعزيز حصتها السوقية بمنجج الأثلين جلايكول ومن ضمنها بناء مصنع جديد في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الغاز الصخري وأيضا لوجود فرص لتقليل التكاليف المتماثلة



الذين تسلموا مناصب في الإدارة التنفيذية لشركة إي كوييت لتبنيها حتى الآن: 1- عدد 11 موظفا كويتيا تم ترشيحهم من شركة صناعة الكيماويات البترولية. 2- ويشغل حاليا عدد 3 موظفين كويتيين من أصل 5 مناصب في الإدارة التنفيذية، تم ترشيحهم من شركة صناعة الكيماويات البترولية. هذا ويبلغ عدد الكويتيين المنتهية خدماتهم بالاستقالة منذ العام 2012 حتى تاريخ ورود هذا السؤال 239 موظفا، وأهم أسبابها: التقاعد، الانتقال لفرص وظيفية أخرى، استكمال الدراسة، بالإضافة إلى غيرها من الأسباب المتفرقة، وتعتبر هذه الأعداد ضمن معدل النسب الاعتيادية للصناعة ويتم تعويضها من خلال خطط التوظيف السنوية. وفيما يخص حماية أمن منشآت شركة إي كوييت، ذكر الفاضل أن مهام أمن مواقع شركة إي كوييت ضمن إدارة البيئية والصحة والسلامة وهي إحدى الدوائر الرئيسية بالشركة بإدارة كوادر وطنية مؤهلة، ويتم دعمها بعمالة من خلال عقد مع شركة محلية متخصصة بالأمن والسلامة ويبلغ عدد الكويتيين العاملين في مجال الأمن ضمن عقد العمالة 25 موظفا وبنسبة تفوق 32٪ من عدد الموظفين الإجمالي في هذا المجال. وذكر أن شركة إي كوييت للبتروكيماويات تلتزم منذ إنشائها بنسبة التكوين، ومستمرة بدعمها المتواصل للكوادر الوطنية ذات الكفاءة.

أحمد مغربي كشف وزير النفط وزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل أن شركة صناعة الكيماويات البترولية لديها في الوقت الحالي مشروع واحد خارج الكويت وهو مشروع بالتعاون مع شركة مبيينا الكندية لبناء مصنع وحدة نزع الهيدروجين (PDH) والبولي بروبيلين (PP) بطاقة إنتاجية تبلغ 550 ألف طن في ولاية ألبرتا الكندية، تبلغ التكلفة التقديرية المرصودة لهذا المشروع 3,283 مليارات دولار، وتحمل شركة صناعة الكيماويات البترولية نسبة 50٪ منها. وأوضح الفاضل في رده على سؤال برلماني أنه تم الانتهاء من مرحلة التصميم الهندسية الأولية (FEED) في شهر نوفمبر 2018 وأخذ الموافقات المطلوبة من قبل مجلس إدارة شركة صناعة الكيماويات البترولية ومؤسسة البترول الكويتية ومجلس إدارة الشركاء الكندي للمضي قدما في مرحلة الهندسة والإنشاء والتوريد EPC. وفيما يخص العدد الإجمالي للموظفين العاملين في المشروع بالوقت الحالي فهو 80 موظفا، وعدد الكويتيين العاملين في هذا المشروع 25 موظفا (8 موظفين بصفة مباشرة و17

«الصناعة» تنذر 6 قسائم صناعية.. وتغلق واحدة

أصدرت الهيئة العامة للصناعة عددا من القرارات المتعلقة بإنذار مجموعة من القسائم الصناعية لأسباب مختلفة، حيث تضمنت القرارات توقيع جزاءات على 6 قسائم صناعية وإغلاق قسيمة أخرى بسبب عدم وجود ترخيص لها. وقد تنوعت أسباب الإنذارات الموجهة للقسائم الصناعية، فمنها تشوين لما خارج حدود القسيمة على مساحة بلغت 400م، وتخزين كميات كبيرة من علب البلاستيك معبأة بأصباغ بأماكن متفرقة، وتخزين كميات كبيرة من أنابيب البولي إيثيلين في المساحات الداخلية للمصنع بأماكن متفرقة وعلى جوانب الطريق وملاصقة للتمديدات الكهربائية ومطفاة الحريق، كما تم تسجيل مخالفات لسكن عمال عدد 18 غرفة بمساحة 280م، كما تم تسجيل مخالفات بسبب وجود سكن عمال غير مرخص وغير مطابق لشروط السلامة وعدم كفاية أدوات الوقاية والسلامة للعاملين من «كمامات» مختلفة وتخزين عشوائي، كما تم إنذار إحدى القسائم لزيارتها مرتين وإيجادها مغلقة في فترة لا تزيد على أسبوع.

«التجارة»: وقف ترخيص شركتين عقاريتين

أعلنت وزارة التجارة والصناعة، أمس، صدور قراراتين بإيقاف ترخيص شركتين عقاريتين ومنعهما من محاولة النشاط، وذلك تنفيذا لأحكام قانون 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وقالت «التجارة» في بيان صحفي إن القرارين اللذين أصدرهما وكيل الوزارة عبدالله العفاسي نفا على وقف مزاولة أي نشاط في قطاع العقار لهاتين الشركتين، مبينة أن هذا الإيقاف يشمل إيقاف الترخيص الصادر باسم المرخص لهما أو متابعتها بالأصالة أو بالمشاركة لحين إزالة أسباب المخالفات الثابتة بشأنهما كتدبير احترازي وفقا لأحكام قانون 106 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية الموضحة بصور هذا القرار.